

Distr.: General
5 November 2018
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/
French/Russian/Spanish

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩

١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
مسائل تنظيمية

تقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، من ١٠ حتى ١١ أيلول/سبتمبر
عام ٢٠١٨

أولاً - مسائل تنظيمية

١. عُقدت الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في يومي ١٠ و ١١ من أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٨.

٢. وقد اعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الثانية (UNW/2018/L.4)، كما اعتمد التقرير الخاص بدورته السنوية، التي انعقدت في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٨ (UNW/2018/5). وفي أثناء مناقشة جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحين للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩، التي من المقرر أن تُعقد يوم ١٢ شباط/فبراير (انظر المرفق الأول)، لفت الأمين العام انتباه المجلس التنفيذي إلى أن هناك طلباً بإضافة بندين إلى جدول الأعمال: (١) تبعات القرار A/RES/72/279 على هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. (٢) أساليب عمل المجالس التنفيذية. ورداً على ذلك، تحدّث وفد آخر معرباً عن عدم موافقته على هذين المقترحين استناداً إلى أن هذا الطلب طُرح في الدقيقة الأخيرة، ولم يدع مجالاً للتشاور بشأن حكومته الوطنية. وأشار هذا الوفد إلى أنه قد اعترض في السابق على إدخال بنود جديدة متكررة إلى جداول أعمال المجلس التنفيذي، إذ أن ذلك لا يُجدي نفعاً مع الوضع في الاعتبار العملية الجارية المتعلقة بأساليب عمل



المجالس التنفيذية للتمويل، والبرامج والهيئات، وإمكانية النظر في القضايا المشتركة داخل الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية. ومع ذلك، أعرب الوفد عن استعداده للعمل من خلال المكتب بشأن هذه المطالب. وبعد المداولات مع الرئيسة، أشار الأمين العام للمجلس التنفيذي إلى أنه تمت الموافقة على مشروع جدول الأعمال للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩، كما هو مقترح بدون أي إضافات، ريثما تجري مشاورات إضافية في اجتماع المكتب القادم. وفي أثناء مناقشة مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٩، وتمهيداً لاعتماده في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩، تحدّث أحد الوفود لتشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مشاركة المجلس على مدار العام من خلال جلسات الإحاطة غير الرسمية المتعددة من خلال حوار منظّم بشأن مسألة التمويل بالتزامن مع الدورة العادية الأولى والدورة السنوية لعام ٢٠١٩. وأوضح الأمين العام أن خطة العمل السنوية لا تشمل سوى جلسات الإحاطة غير الرسمية المعنية بالتقارير الرسمية وأن هناك اقتراحاً حول جدول جلسات الإحاطة غير الرسمية لعام ٢٠١٩ سيتم تقديمه في الوقت المناسب، والذي يتعلق بالحوار بشأن مسألة التمويل، وسيسفر عن عرض رسمي للتقرير في الدورة العادية الثانية.

٣. اعتمد المجلس التنفيذي ثلاثة قرارات: القرار رقم ٥/٢٠١٨ - الحوار المنظّم بشأن مسألة التمويل: الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، القرار ٦/٢٠١٨ - تقرير مشترك عن استرداد التكاليف، والقرار ٧/٢٠١٨ - أساليب عمل المجالس التنفيذية، على النحو الوارد في المرفق الثاني من التقرير الحالي.

ثانياً - البيانات الافتتاحية

٤. افتتحت الدورة رسمياً السيدة إيفانا باجيفك، رئيسة المجلس التنفيذي، ونائبة الممثل الدائم للجبل الأسود لدى الأمم المتحدة. وقد أكدت أن تمكين المرأة من خلال الوصول إلى التعليم، وأسواق العمل، والمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن حمايتها من التعرض للعنف والتمييز، كلها أمور أساسية للقضاء التام على الفقر المدقع وتحقيق التنمية المستدامة والسلام.

٥. وتحدّث رئيسة المجلس عن قرار الجمعية العامة بشأن تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ (A/RES/72/279)، كأساس لمنظمة أكثر كفاءة، وفعالية واستجابة للتحديات الناشئة التي تواجه الدول الأعضاء في جميع أنحاء العالم. وأثنت على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لقيامها بإعداد ورقة معلومات أساسية قُدمت إلى المجلس التنفيذي، كتحليل أولي لتبعات قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأعربت عن

دعمها لرؤية وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية بشأن التغييرات المقترحة. وتطلعت إلى إجراء مزيد من التحليلات في عام ٢٠١٩ بشأن الآثار التي سيحدثها إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٦. وكشفت الرئيسة أن الأعضاء اتفقوا في المناقشات الأخيرة التي أجراها مكتب المجلس التنفيذي على الحاجة إلى تعزيز النهج التشاركي للحوارات المنظّمة بشأن التمويل. ورأى أعضاء المكتب أنه في عام ٢٠١٩، ينبغي تنظيم مزيد من الاجتماعات غير الرسمية بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والدول الأعضاء. وينبغي النظر في تكامل هذه الحوارات بالتزامن مع عمليات مماثلة في المنظمات والبرامج، وكذلك مع "اتفاق التمويل" المقترح على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

٧. وأفادت الرئيسة أن الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١ كانت متّسقة تمامًا لدعم تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ والتغييرات المقترحة الواردة في القرار ٢٧٩/٧٢. كما أُلقت الضوء على الاستغلال والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي باعتبارها قضايا تواجهها منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، وأكدت على الدعم الكامل الذي تقدمه الدول الأعضاء من أجل إجراء تحقيقات عادلة تُركز على الضحايا.

٨. وتعهّدت الرئيسة بمواصلة دعمها كمداخلة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعد انتهاء فترة ولايتها على رأس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك لضمان بقاء الهيئة مُجهزة لتنفيذ ولايتها. وأكدت على التزامها بتعزيز التعاون بين المجالس التنفيذية ذات الصلة ومواءمة أساليب عملها. وفي ختام بيانها، اعتبرت الرئيسة أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يمكن تحقيقهما إلا بالتفاني الكامل والالتزام والمشاركة القوية من الجميع في السعي إلى تحويل حياة الأجيال القادمة.

٩. شكرت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيل ملامبو - نغوكا، الرئيسة والمكتب على تفانيهما ومشورتكما طوال العام. وقدمت ثلاثة تعيينات جديدة في المناصب العليا: مديرة الاتصالات والدعوة، ورئيسة تعبئة الموارد والعلاقات مع المانحين، وكذلك مديرة مكتب التقييم المستقل ومراجعة الحسابات الداخلية التي كان من المتوقع أن يتولى تعيينها في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

١٠. كما تم الإعلان عن الرحيل الوشيك للأمين العام المساعد للسياسات والبرامج، السيد يانيك غليمارك. وأُعربت رئيسة الهيئة عن امتنانها لعمله المبتكر، مشيرة إلى أن إرثه سيرتبط بنجاح

مبادرات البرمجة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تُعد أساسية في زيادة التمويل المخصص للمجالات ذات الأولوية الحاسمة.

١١. وأشارت رئيسة الهيئة إلى أنه مضى ما يقرب من عام على إطلاق إستراتيجية أمين عام هيئة الأمم المتحدة على مستوى المنظومة بأسرها بشأن التكافؤ بين الجنسين، وذكرت أنها المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي يتحقق فيها التكافؤ بين الجنسين داخل فريق الإدارة العليا للأمين العام وبين المنسقين المقيمين. وقد وصل التنسيق والتعاون بين الوكالات حول الهدف المشترك لتحقيق التكافؤ بين الجنسين إلى أعلى مستوياته على الإطلاق. وتحدثت الرئيسة عن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من خلال الاستفادة من ولايتها على نطاق المنظومة لقيادة مبادرات المساواة بين الجنسين التابعة للأمم المتحدة وتنسيقها، من خلال تقديم أمثلة، مثل العمل المشترك للهيئة مع مكتب إدارة الموارد البشرية (OHRM) وشبكة الموارد البشرية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن المبادئ التوجيهية للبيئة المواتية التي سيتم إطلاقها قريباً، والتي قدمت ممارسات جيدة وتوصيات بشأن السياسات الملائمة للأسرة، وترتيبات العمل المرنة، والتوظيف وإدارة المواهب ومعايير السلوك. وأقرت بأنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل عبر منظومة الأمم المتحدة بأكملها، بما في ذلك بعثات الأمم المتحدة الميدانية، ولا سيما في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة وإحراز تقدم للوصول إلى التكافؤ بين الجنسين. وفي هذا الصدد، دعت الرئيسة الدول الأعضاء إلى دعم المشاركة المركزية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بقوة، بالتوازي مع ضمان تبني التكافؤ بين الجنسين وتمكين المرأة بصفتها مسؤولية مشتركة.

١٢. وتم التأكيد على أن الوصول إلى الأهداف المشتركة يتطلب تمويلاً مخصصاً. وصرحت سيادتها بما يلي، مع التحذير بشأن ضرورة تعزيز إصلاح الأمم المتحدة دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدلاً من تقليصها: "علينا أن ندفع هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الأمام على كافة المستويات. ونود أن نشاركك في ذلك، عن طريق إعادة توجيه الموارد لتحديد الأولويات دون تخلف أي فرد عن هذه الجهود."

١٣. وكررت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية تأكيد التزامها بضمان استمرار تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم جميع الناجين من سوء السلوك الجنسي. وتم تسليط الضوء على تعيين منسقة تنفيذية لمواجهة التحرش الجنسي، فضلاً عن تعيين جهات تنسيق للموارد البشرية لتنفيذ سياسات الهيئة فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسي (SEA) والتحرش الجنسي. ودعت رئيسة الهيئة الدول الأعضاء إلى دعم جهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة وكفالة اتخاذ إجراءات للاستجابة إلى تجارب الضحايا بجميع أشكال سوء السلوك الجنسي التي تعرضوا لها.

١٤. وقبل أن تُنهي بياحا الافتتاحي، لفتت انتباه المجلس التنفيذي إلى الذكرى السنوية الـ ٢٥ المقبلة لإعلان بيجين في عام ٢٠٢٠ وشددت على الحاجة إلى الإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٥. واستنادًا إلى عام ٢٠٢٠ باعتباره معلمًا هامًا للطريق إلى ٢٠٣٠، حثّت رئيسة الهيئة الدول الأعضاء على بدء الاستعدادات لهذه الفعالية بطريقة تعاونية وفي الوقت المناسب مع جميع أصحاب المصلحة على كلا المستويين الوطني والدولي، بما في ذلك المشاركة مع المجتمع المدني ودعم المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

ثالثًا - الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل

١٦. افتتح الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ونائب المدير التنفيذي للدعم الحكومي الدولي والشراكات الإستراتيجية هذا البند من جدول الأعمال بالتشديد على أهمية التمويل ليس فقط من أجل الدور الفعال لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ولكن أيضًا لضمان إمكانية بذل الجهود اللازمة لسد الفجوة في الموارد التي تواجهها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حاليًا وعلى نطاق أوسع في إطار العمل المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والذي يؤثر في حياة النساء والفتيات والرجال والفتيان في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أولئك الذين هم في أشد الحاجة إليها. واستشهدت بدليل من تحليل البنك الدولي شمل ١٤١ بلدًا، كاشفةً أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يمكن أن يُضاعف قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويُسرّع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأكملها.

١٧. ومع ذلك، لا يزال تمويل المساواة بين الجنسين يمثل تحديًا هائلًا. على سبيل المثال، يتم إنفاق ٤ بالمائة فقط من المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) على أعمال المساواة بين الجنسين. وبالمقارنة مع المنظومة بشكل عام، تذهب نسبة ٠,٢ بالمائة فقط من اشتراكات الأمم المتحدة في الدول الأعضاء إلى هيئة الأمم المتحدة المؤسسة للتركيز حصراً على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٨. ومع ذلك، استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في النمو من حيث التأثير والظهور بالرغم من هذه التحديات. وصرّح نائب المدير التنفيذي أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي واحدة من أسرع الهيئات نموًا في منظومة الأمم المتحدة، وإن كان ذلك على نطاق ضيق، بمتوسط معدل نمو سنوي في الإيرادات قدره ٩ بالمائة سنويًا منذ عام ٢٠١١. وعلى مدى العام الماضي، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أعلى مستوى من الإيرادات منذ تأسيسها في عام ٢٠١٠. وأقرّت بالتزام الدول الأعضاء وتوجيهات واعترافات المجلس التنفيذي المستمرة، والذي من دونه لم يكن من الممكن تحقيق هذا الإنجاز.

١٩. قدّم رئيس الديوان والمدير القائم بأعمال قسم الشراكات الإستراتيجية تقرير حول الحوار المنظّم بشأن التمويل: الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١ (UNW/2018/6). أيد هذا التقرير استمرار الحوار المنظّم الذي أشرك المجلس التنفيذي في تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل التنفيذ الناجح لخطة الإستراتيجية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، وتحقيق النتائج المرجوة، دعمًا لتحقيق مراعاة المنظور الجنساني في الدول الأعضاء ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠. وفي سبيل تحديد السياق، أوضحت تصدي الأمم المتحدة لمسألة الملاءمة في بيئة متغيرة، والتي لها تبعات مالية على منظومة الأمم المتحدة بالكامل في بيئة سياسية عالمية أصبحت أقل دعمًا لتعددية الأطراف. وأكدت على الحاجة إلى ضمان ملاءمة المنظمة واستدامتها المالية.

٢١. وفي أثناء العمل على ضمان الشفافية التامة، كان التحدي الذي واجهته هيئة الأمم المتحدة للمرأة يتمثل أساسًا في كيفية ترجمة الأموال إلى نتائج لصالح المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم. وكانت نظرية التغيير في تمويل الهيئة هي أنه إذا تم تمويلها لأغراض محددة، ستساعد هيئة الأمم المتحدة للمرأة الحكومات على تحقيق نتائج تحويلية للنساء والفتيات والتسريع بتسليم خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بطرق لا تدع أحد يتخلف عن الركب. ومن خلال الخطة الإستراتيجية الأخيرة التي انتهت في عام ٢٠١٧، زاد عدد النساء والفتيات اللاتي يعشن في بلدان تعززت فيها أطر العمل السياسية لتمكين المرأة اقتصاديًا بمعدل ٢ مليار امرأة وفتاة. كما تحظى أكثر من ١,٥ مليار امرأة وفتاة بحماية أفضل من العنف بفضل أطر العمل القانونية الأكثر صلابة، كما تستفيد أكثر من ١,٤٨ مليار امرأة وفتاة من زيادة مخصصات الميزانية المحددة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٢. لقد أصبحت الحاجة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكثر وضوحًا من أي وقت مضى. وأظهرت إحصائيات الهيئة أنه في القيادة، على سبيل المثال، تشغل النساء حاليًا ٤,٨ بالمائة من مناصب المديرين التنفيذيين في ٥٠٠ شركة من كبرى الشركات المدرجة ويشكّل ٥,٦ بالمائة منهم أهم الممثلين للبلدان. تحقق المرأة في العمل ٧٧ في المائة فقط من دخل نظرائها من الرجال على مستوى العالم. وفي المنازل، لا تزال المرأة تتواجد في بيئات خطيرة أو غير آمنة، وهؤلاء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٤ عامًا أكثر عرضة لخطر الاغتصاب والعنف المنزلي من الإصابة بالسرطان والتعرض للحرب وحوادث السيارات والمalaria. ولا يزال أربعة من أصل خمسة من ضحايا الاتجار بالبشر من الفتيات.

٢٣. وفيما يتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، وكما ذكرنا سابقاً، فقد زادت إيرادات الهيئة بنسبة ٥٧,٥ في المائة منذ إنشائها في عام ٢٠١١. وتم الوصول إلى أعلى مستوى على الإطلاق بقيمة ٣٦٠,٧ مليون دولار أمريكي في إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك، زادت بعض الدول الأعضاء بالفعل التمويل الأساسي وغير الأساسي، على سبيل المثال، اعتباراً من العام الماضي، زادت الإمارات العربية المتحدة مساهمتها الأولية بمقدار ٥٠ مرة ضعف ما كانت عليه، وكذلك العديد من الدول الأخرى التي شهدت أيضاً ارتفاعاً ثابتاً، منها الصين، وفنلندا، وألمانيا، واليابان، وسويسرا.

٢٤. كانت الدول الأعضاء تشارك بشكل متزايد في اتفاقات تمويل أساسية يمكن التنبؤ بها ومتعددة السنوات، مثل أستراليا، وبلجيكا، والدانمارك، وأيسلندا، ونيوزيلندا، والسويد. حتى في الموارد غير الأساسية، كانت هناك التزامات أكثر للتمويل الذي يمكن التنبؤ به، حيث احتلت السويد المرتبة الأعلى في هذا الصدد. بلغ تمويل السويد ٥٤,١ مليون دولار أمريكي، مع وضع جميع الاتفاقات الإطارية متعددة السنوات في الاعتبار؛ بينما بلغ تمويل كل من كندا والدانمارك ١٣,١ مليون دولار أمريكي و٨,٧ مليون دولار أمريكي على التوالي. وكانت المفوضية الأوروبية مثلاً آخر، حيث بلغ تمويلها ٣٨,٤ مليون دولار. وتم الاستشهاد بكل من فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة كأثلة على المساهمين البارزين في المفوضية الأوروبية. وشملت أمثلة القطاع الخاص كلاً من شركة BHP Billiton والمساهمة الموحدة لمؤسسة Gates بمبلغ ٢٥,٦ مليون دولار أمريكي، مع الالتزام باتفاقات متعددة السنوات.

٢٥. ومع ذلك، فيما يتعلق بفجوة الإيرادات، ذكر أنه على الرغم من أن الهيئة لديها ميزانية متكاملة معتمدة قدرها ٤١٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٠ مليون دولار أمريكي أساسي و ٢٤٠ دولار أمريكي غير أساسي)، فإنها لا تزال تعاني من فجوة فيما يتعلق بتعبئة الأموال المستلمة. وقد كانت هذه الفجوة متكررة، حتى تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٤ فقط من سد هذه الفجوة. والسبب في ذلك أن التنبؤ بالتمويل كان أمراً مهماً، واستند في المقام الأول إلى الطريقة التي تعمل بها البرمجة.

٢٦. أوضحت أن الهيئة شرعت في عملية الميزنة السنوية التي تستند على النشاط لمعرفة مقدار تكلفة جميع الأنشطة المخطط لها بشكل أفضل. وفي غياب القدرة على التنبؤ، لن تتمكن الهيئة من التنفيذ الكامل لخطةها الاستراتيجية أو ولايتها. بدلاً من ذلك، سيتم التركيز ببساطة على إدارة سير العمل الذي كان في بيئة تشغيل مختلفة. ولذلك، لم تسمح الفجوة المستمرة في الإيرادات بالتركيز على الفعالية والكفاءة المؤسسية.

٢٧. وجّهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعوة إلى الدول الأعضاء للانضمام إلى "ميثاق" المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (لا ينبغي الخلط بينه وبين اتفاق الأمين العام لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) - الوعد بإسراع عملية التحول الأساسية في التمويل في إطار هيئة الأمم المتحدة للمرأة - تُطالب فيها بزيادة التمويل الأساسي بأكثر من ٦٠ مليون في السنة، لمدة سنتين على الأقل، لدعم جهود الهيئة للوصول إلى المرحلة ٣ من نموذج نضوجها المالي، وبالتالي تنويع قاعدة المانحين (تعتمد نسبة ٩٧ في المائة حاليًا على مساهمات الدول الأعضاء).

٢٨. وردًا على البيانات الافتتاحية وعرض بند جدول الأعمال بشأن الحوار المنظم المتعلق بالتمويل، شكرت عدة وفود الرئيسة على قيادتها الناجحة والإشراف الفعال للمجلس التنفيذي طوال العام. ولإعادة تأكيد التزامهم بدعم الهيئة، أعربت الوفود أيضًا عن شكرها لرئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على بيانها الشامل وقيادتها القوية وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي اضطلع به نائب المدير التنفيذي المنتهية ولايته، يانيك غليمارك، ولا سيما بشأن مبادرات البرنامج الرئيسية.

٢٩. أثنت العديد من الدول الأعضاء بقوة على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لقيادتها للتحليل الأولي لتبعات تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (A/RES/72/279) التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وساعدت الوثيقة التي طورتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في محاكاة وكالات أخرى لإجراء مراجعات شاملة مماثلة.

٣٠. ذكر أحد الوفود أنه لكي يكون إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فعالاً، ينبغي تحديد المسائل المشتركة عبر الهيئات والتعامل معها من جانب المجالس التنفيذية بالتآزر إلى أقصى حد ممكن، مما يترك مجالاً للمناورة في المسائل المتعلقة بكل وكالة. واستشهد بعض المتحدثين بمبادرة تسليط الأضواء كمثال على العمل المشترك الذي يُظهر فعليًا نتائج ملموسة، مثل التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والاتحاد الأوروبي بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

٣١. رحّبت الوفود بالجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل الإصلاح التنظيمي، وشددت على أهمية ضمان تكييف الخطة الإستراتيجية وتنفيذها في سياق الإصلاح. وأعرب أحد المتحدثين عن إيمانه بأساسيات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في ضمان تنسيق أقوى على نطاق المنظومة ساهم في النهوض بأنشطتها من خلال الترابط بين العمليات الإنسانية والإنمائية والسلام.

٣٢. وقدم أحد الوفود مثالا على تواجد هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي يحدث فارقاً، مستشهداً بمكتب الاتصال في جنيف الذي أظهر بالفعل النتائج بعد افتتاحه مؤخراً، وذلك بمعالجة عدم مراعاة المساواة بين الجنسين في قرارات مجلس حقوق الإنسان.

٣٣. طلب أحد الوفود أن تُولي هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاهتمام إلى قلق الدول الأعضاء بشأن تمثيل الموظفين الدوليين وأن تتخذ تدابير فعالة لزيادة التمثيل الجغرافي للموظفين الدوليين، لا سيما نسبة الموظفين من البلدان النامية.

٣٤. شكر أحد الوفود وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على قبول الدعوة للمشاركة والتحدث في افتتاح المنتدى الثاني للمرأة الأوروبية الآسيوية القادم تحت عنوان "المرأة من أجل الأمن العالمي والتنمية المستدامة"، والذي سيعقد في سانت بطرسبرغ في الاتحاد الروسي، في الفترة من ١٩ إلى ٢١ سبتمبر ٢٠١٨.

٣٥. وخلال جميع البيانات، كان التنسيق والتماسك في منظومة الأمم المتحدة متداخلين كموضوع ثابت، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز التنسيق على نطاق المنظومة والشراكات بين الوكالات، مع تسليط الضوء على دور الأمم المتحدة التنسيق في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأهمية الالتزام بالولايات المعنية. وشددت إحدى الدول الأعضاء على أهمية العمل المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، موضحة أن تغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة أتاح فرصة لضمان الإدماج الكامل للمساواة بين الجنسين في منظومة المنسقين المقيمين الجديدة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم حث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على اعتماد نهج نظامي على المستوى القطري، ولا سيما في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونظم العمليات المنسقة والخدمات المشتركة.

٣٦. تحدثت بعض الدول الأعضاء بشأن أهمية الموارد المرنة التي يمكن التنبؤ بها والمتوافقة مع الخطة الإستراتيجية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، فضلاً عن التحديات المتعلقة بهذه الموارد، وأعلنت مساهمات حكوماتها في الموارد الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ورحب العديد من المتحدثين بجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في السعي إلى اتباع أشكال مبتكرة من التمويل، ولا سيما من خلال تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص والمؤسسات والمستثمرين من القطاع الخاص والشركاء غير التقليديين، من أجل التخفيف من خطر حدوث عجز في التمويل والمنافسة بين الوكالات.

٣٧. شدد أحد المتحدثين على أهمية الحاجة إلى أهداف أوضح لإعداد التقارير المالية، واقترح عقد اجتماعات مائدة مستديرة سنوية للمانحين، وإجراء المزيد من الحوارات المتعلقة بالتمويل وتقديم جلسات إحاطات غير رسمية على مدار العام. وكان الغرض من الحوار المنظم بشأن التمويل هو تأمين تمويل الخطة الإستراتيجية للهيئة، والحصول على موارد أكثر مرونة والإبلاغ عن نوع الموارد التي تمول الوظائف المختلفة.

٣٨. ووفقاً لما ذكره أحد الوفود، ينبغي استخدام إطار عمل النتائج والموارد المتكاملة "كنقطة انطلاق" للحوار المنظم بشأن التمويل. وتم حث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المشاركة بنشاط مع الدول الأعضاء والمانحين من القطاع الخاص على مدار العام والحفاظ على الشفافية في استخدام الموارد. وتم تقديم طلب إلى الهيئة لمشاركة بعض التفاصيل الإضافية حول إيراداتها المتوقعة والواردة في التقارير المستقبلية المقدمة إلى المجلس التنفيذي، بشأن الحوار المنظم المتعلق بالتمويل. وطلب من الهيئة أيضاً تقديم المزيد من المعلومات حول فجوة التمويل التابعة له في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٩.

٣٩. أثنى على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لزيادة مجموع إيراداتها، غير أنه من المؤسف أن معظم هذه الزيادة في الأموال كانت مخصصة. وحثت الدول الأعضاء الوفود الأخرى على النظر في زيادة مساهماتها الأساسية.

٤٠. طلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة إدراج معلومات عن الموارد لسنوات متعددة والنظر في إمكانية إنشاء دورة ميزانية مدتها أربع سنوات؛ لأنها تسهل عملية التخطيط الإستراتيجي والتخطيط الطويل الأجل. وتم طرح أسئلة إضافية تتعلق بتقديم توضيح بشأن التوقعات والأساسات لزيادة الإيرادات في المستقبل. ورأى أحد الوفود أنه ينبغي التركيز بشكل أقوى على الموارد الأساسية، وهو تحدٍ تواجهه الوكالات الأخرى أيضاً. وينبغي أن تستمر الجهود لجعل نتائج الموارد الأساسية أكثر جاذبية للمانحين.

٤١. أبرز بعض الوفود أهمية طرائق التبرعات المتعددة السنوات للموارد المرنة والقابلة للتنبؤ، وركز أحد المتحدثين على الحاجة إلى توسيع نطاق المساهمات إلى ما هو أبعد من المراكز العشرة الأولى، مشيراً إلى أهمية تعزيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاركة المانحين من خلال تعزيز ظهور نتائج الأنشطة التنفيذية للجمهور على نطاق أوسع.

٤٢. اغتنم العديد من المتحدثين الفرصة للترحيب بالبيان القوي الذي أدلت به رئيسة الهيئة بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسي والتحرش، وأكدوا مجددًا دعمهم لمبادرات وإجراءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمنع حدوث مثل هذه الحالات في المستقبل، بالإضافة إلى دعمهم لتعزيز مبدأ المساواة وعدم التسامح المطلق. وحث المتحدثون هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تولي زمام تحسين سياسة منظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد.

رابعًا - تقرير مشترك عن استرداد التكاليف

٤٣. قدّم مدير قسم شؤون الإدارة والتنظيم تقريرًا مشتركًا بشأن استرداد التكاليف إلى المجلس التنفيذي، والذي بدوره استجاب لمجموعتين من الطلبات من المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتم إعداد التقرير بالاشتراك بين الهيئات الأربع وخضع لمشاورات مكثفة مع المجالس التنفيذية.

٤٤. اقترح التقرير بديلين للرد على قرارات عام ٢٠١٣ الصادرة عن المجالس التنفيذية المعنية. وتضمن التقرير معلومات قائمة على الأدلة بشأن تطبيق القرارات المتعلقة بسياسة استرداد التكاليف، فضلاً عن التحديات التي واجهتها الهيئات خلال الفترة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧. كما تناول التقرير أيضًا القضايا ذات الأهمية الإستراتيجية التي يمكن أن تؤثر في مستوى استرداد التكاليف في المدى القريب، وكذلك التطبيق التقليدي لصيغ استرداد التكاليف غير المباشرة على المدى الطويل، مثل الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية والفرص التجارية الناشئة.

٤٥. إن القدرة على استرداد كامل التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن "المساهمات غير الأساسية" أو "المساهمات الأخرى" هي أساس الاستدامة المالية، فضلاً عن التقليل من الدعم المتبادل بين "الموارد العادية" و"الموارد الأخرى". ونتيجة للتخلف الكامل عن إصلاحات الأمم المتحدة، بما في ذلك تنسيق العمليات وتبسيطها، تؤيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بقوة اتباع نهج منسق لاسترداد التكاليف بما في ذلك اتباع منهجية منسقة لاسترداد التكاليف ومعدلات منسقة لاسترداد التكاليف. وذكر المدير أن هذا كان حافزًا رئيسيًا للبرمجة المشتركة والعمل الفعال من حيث التكلفة على المستوى القطري.

٤٦. وردت عدة دول أعضاء في بيان مشترك شكرت فيه الهيئات على التقرير المشترك والجهود السابقة في تنسيق سياسات استرداد التكاليف التابعة لهم، مع الاعتراف بأن الحفاظ على إطار

عمل منسق كان أمراً صعباً للغاية. وضعت الدول الأعضاء الخيارات والتبعات المختلفة في الاعتبار، مسترشدةً بالمبادئ الأساسية لما يلي: (١) مواصلة استخدام النهج المنسق عبر الوكالات؛ (٢) تعظيم استخدام الموارد العادية للأنشطة البرنامجية التي تحقق نتائج إيجابية ملموسة؛ (٣) تقليل الدعم المتبادل من الموارد الأساسية التي ما زالت تُشكل الأساس للأنشطة التنفيذية للتنمية؛ (٤) السماح بفعالية التكاليف والقدرة التنافسية للوكالات؛ والشفافية بشأن تفاصيل إطار العمل فضلاً عن تبعاته.

٤٧. مع الأخذ في الاعتبار الولايات المختلفة للهيئات والهياكل المؤسسية ونماذج الأعمال لمختلف الهيئات، توصلت الدول الأعضاء إلى أن إطار العمل المنسق الحالي لاسترداد التكاليف هو الخيار الأنسب في الوقت الحالي. وقد اقترحوا بضع خطوات ملموسة لمواصلة تحسين إطار عمل استرداد التكاليف الحالي الذي شمل ما يلي: (١) المزيد من التنسيق بين فئات تصنيف التكاليف الحالية من أجل الحصول على إطار عمل موحد وأكثر شفافية؛ (٢) فيما يتعلق بالإعفاءات من معدلات استرداد التكاليف المنسقة، ينبغي إغلاق الثغرات - وينبغي تخفيض عدد التنازلات الممنوحة بشكل كبير؛ (٣) استناداً إلى نتائج الاستعراض، اقترح الحفاظ على معدلات استرداد التكاليف الحالية. وأشارت الدول الأعضاء إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ الذي رحّب بالتزام الأمين العام بزيادة تنسيق استرداد التكاليف من جانب الهيئات الفردية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

خامساً - التقييم: التحليل التجميعي للتقييمات التي أجرتها هيئة الأمم

المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٧

٤٨. قدّم المدير المؤقت لمكتب خدمات التقييم ومراجعة الحسابات المستقلة النتائج والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التحليل التجميعي للتقييمات التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٧.

٤٩. كان الاستنتاج الأساسي أن تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة كانت ذات صلة وكفاءة وفعالية بشكل عام، إلى جانب تحقيق النتائج المتوقعة في المجالات المواضيعية. ومع ذلك، لا بد من مواصلة تحسين تأمين التمويل المتعدد السنوات، وتوسيع نطاق التأثيرات العالية، والنهج المبتكرة وتعزيز أنظمة الإدارة القائمة على النتائج التي تتجاوز مجرد الحصول على المخرجات المباشرة إلى تتبع النتائج.

٥٠. تبين أن تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة كانت ذات صلة وثيقة بأطر العمل المعيارية، ونجحت في تلبية احتياجات المرأة على المستوى الوطني وأظهرت قدرة جيدة على التكيف. ورغم أن مشاريع هيئة الأمم المتحدة للمرأة كانت مصممة تصميمًا جيدًا، فقد وجدت معظم التقييمات الحاجة إلى المزيد من التحليلات المكثفة للموضع.

٥١. كانت التدخلات على جميع المستويات فعالة، حيث حقق معظمها النتائج المتوقعة بموارد محدودة. وساهمت الشراكات الإستراتيجية والبرمجة المشتركة للأمم المتحدة والانفتاح على الابتكار في بعض التدخلات الأكثر فعالية.

٥٢. كان الأداء إيجابيًا من حيث كفاءة التنفيذ، وترتيبات الإدارة، والتخطيط المالي. ومع ذلك، ينبغي تحسين التكامل بين أنظمة الرصد وإعداد التقارير والنظم المالية، من أجل تقديم الدعم الكامل لإدارة البرامج في الوقت الفعلي والحوكمة الفعالة للشراكة.

٥٣. تحسنت أنظمة الإدارة القائمة على النتائج ووضعت في الموضع الصحيح، لكنها تطلبت استثمارات مستمرة والمزيد من التعزيز. وعلى الرغم من الأدلة المحدودة على تخطيط الخروج الواضح في تدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أشارت العديد من النتائج بشأن الاستدامة إلى أن فوائد التدخلات من المرجح أن تستمر بسبب التطور المستمر للقدرات المؤسسية الوطنية والمحلية.

٥٤. عرض نائب المدير التنفيذي للسياسات والبرامج منظور إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حيث حدد الاستجابات لكل توصية على النحو المبين في التقرير المعروض على المجلس التنفيذي.

٥٥. شكر المتحدثون الذين أخذوا الكلمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التحليل التجميعي وأعربوا عن تقديرهم لاستجابات الإدارة، كما شددوا على أهمية تنفيذ التوصيات.

٥٦. بالنظر إلى النمو المتوقع للتمويل الإنساني، ينبغي أن تركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دورها في تنسيق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتم حث هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التركيز على العمل المعياري وتعزيز المنظومة الإنسانية ودعمها في القضايا المتعلقة بولايتها في إطار الهياكل القائمة. وأيد أحد الوفود التوصية الداعية إلى تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استيعاب المؤشرات الجنسانية واستخدامها في جميع المشاريع الإنسانية.

٥٧. وأشار أحد المتحدثين بقلق إلى النتائج المتعلقة بالفجوات في القدرة على استخدام الأدلة والبيانات لتقديم تعقيبات في الوقت المناسب على مستوى صنع القرار والتعلم. وتم تسليط الضوء

على إعداد تقارير عن الشراكات والشبكات الإستراتيجية بأنه يحتاج إلى مزيد من التوضيح، حيث كان واضحاً أن القيمة المضافة للهيئة لم يتم تحديدها بوضوح.

سادساً - أساليب العمل

٥٨. شجّع المجلس التنفيذي في قراره ١/٢٠١٨ الأمانة العامة للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على العمل مع الأمانات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي للتوصل إلى استجابة مشتركة للاجتماع المشترك لقطاع المجالس التنفيذية بشأن أساليب العمل، في موعد لا يتجاوز أربعة أسابيع قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، مما يسمح بإجراء المشاورات بين الدول الأعضاء قبل انعقاد هذه الدورة لعام ٢٠١٨.

٥٩. في أعقاب الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية المنعقد في ١ حزيران/يونيو ٢٠١٨ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، سجّل "موجز كلمة الرئيسة" نتائج مناقشات الدورة المتعلقة بأساليب العمل، واستخلص بعض الاستنتاجات حول القضايا التي كان هناك تقارب واضح فيها. ويشكّل موجز كلمة الرئيسة جوهر القضايا المشتركة المتعلقة بأساليب العمل التي يمكن أن تضع أساساً لخارطة طريق تأخذ بالتوصيات التي تهدف إلى تحسين أساليب عمل المجالس التنفيذية نحو المقدمة. تمت الإشارة إلى وجود تقارب في الآراء في المجالات التالية: المكاتب؛ والدورات؛ والمشاركة؛ والزيارات الميدانية؛ والاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية. ويمكن أن يصبح الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية فرصة لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك لجميع المجالس، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، تقارير عن حالة تنفيذ الفصل المشترك من الخطط الإستراتيجية المعنية؛ ومراجعة الحسابات والأخلاقيات والتقييم؛ والإستراتيجية المتعلقة بالقضايا الجنسانية؛ والاستغلال الجنسي والإعتداء الجنسي والتحرش الجنسي.

سابعًا - الزيارات الميدانية

أ. الزيارة الميدانية المشتركة إلى أوغندا من جانب أعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٨

٦٠. ترأس الوفد المكوّن من ٢٥ عضو من أعضاء المجلس، الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. استهدفت الزيارة تقييم فعالية الأمم المتحدة في أوغندا فيما يتعلق بما يلي: (أ) دعم إنجاز أولويات التنمية الوطنية، بما في ذلك المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ (ب) الشراكات والتعاون من خلال "توحيد الأداء" والعمل مع الآخرين، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمحلية، والمستفيدين، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى في التنمية.

ب. الزيارة الميدانية لمكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى ملاوي

٦١. جرت الزيارة الميدانية السنوية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاوي، في الفترة من ٥ إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨. وتم تفويض هذه الزيارة الميدانية بقرار المجلس التنفيذي ٨/٢٠١٧. وترأس هذا الوفد رئيس المجلس التنفيذي، ويرافقه أربعة نواب لرئيس المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة واثنان من ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي من مجموعة أوروبا الغربية والدول الأخرى.

٦٢. وكان الغرض من الزيارة هو ملاحظة كيفية تنفيذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ملاوي لولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل دعم أولويات التنمية المحددة وطنيًا والمساهمة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١.

٦٣. كان الهدف من الزيارة أيضاً فهم الطريقة التي تعمل بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع أعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة في ملاوي، من أجل المساهمة في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والدعم لأولويات وخطط التنمية الوطنية في ملاوي وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٦٤. أعرب الوفد عن امتنانه لحكومة ملاوي لكرم ضيافتها وتسهيل الزيارة وإتاحة الفرصة لإجراء مناقشة مثمرة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مع رئيس جمهورية ملاوي. واجتمع الوفد أيضاً مع عدد من الوزراء وممثلين حكوميين رفيعي المستوى.

ثامناً - إحاطة خاصة

أ. تحليل أولي للتبعات المالية والتبعات الأخرى لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة

٦٥. قدّمت وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية للمجلس التنفيذي لمحة عامة عن التقرير الذي رد على قرار المجلس التنفيذي ١٨/٢٠١، مطالبةً هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم تحليل أولي للتبعات المالية والتبعات الأخرى المترتبة على قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في عام ٢٠١٨.

٦٦. تطرق التقرير إلى التبعات المترتبة في سياق الجيل الجديد من الفرق القطرية للأمم المتحدة، وبشكل أكثر تحديداً بشأن (١) إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ (٢) تكوين الفرق القطرية للأمم المتحدة؛ (٣) المعرفة، والبيانات، والأدلة، وتنمية القدرات؛ و(٤) العمليات التجارية المشتركة.

٦٧. اقترح التقرير أيضاً عدة إجراءات فورية للاضطلاع بها في المقر، لجعل الهيئة أكثر ذكاءً وفعالية في تنفيذ ولايته.

وأشارت المديرية التنفيذية إلى مواصلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة في العمليات التي يقودها الأمين العام لتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢، مع الفريق الانتقالي تحت قيادة نائب الأمين العام.

٦٨. ستتقدّم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحديثات إضافية إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٩ كعناصر إضافية لتنفيذ القرار ٢٧٩/٧٢، وكذلك ضمان أن تصبح تبعاتها المالية والتبعات الأخرى

أكثر وضوحًا. وكان هناك تقدير بالغ من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بشفافية هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفعاليتها في تقديم هذا التقرير التقييمي الواضح والمختصر.

ب. الاستجابة التنفيذية على المستوى القطري

٦٩. قدّمت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان عرضًا عن عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم الحكومة والمجتمع المدني وشعب أفغانستان بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقدمت توضيحًا بشأن الاتجاهات الرئيسية للاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى القطري، من أجل تحقيق أكبر أثر من خلال اعتماد مجالات إستراتيجية للمشاركة. وذكرت ممثلة الهيئة أن البلاد تمر بمرحلة حرجية، حيث من المقرر إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، مما يحمل في طياتها إمكانية ظهور السلام بعد ١٧ عامًا من الحرب.

٧٠. وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها البلد، رأت ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرصًا وإمكانيات هائلة لتوسيع نطاق العمل مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل تحقيق تأثير ملموس لصالح النساء والفتيات. كما أشارت إلى الإستراتيجية القطرية للاستفادة من العمل الذي أنجز بالفعل وتوسيع نطاق النهج الناجحة، وذلك بالاستناد إلى قيادة الحكومة وقدرة المجتمع المدني.

٧١. تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة حاليًا إلى الحصول على تمويل لإستراتيجيتها ذات الأربع سنوات المطورة حديثًا، والتي استفادت من المشاورات الواسعة النطاق. وأرست هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزها الإستراتيجي في أفغانستان على القضايا الرئيسية الناشئة، وكان عملها متوافقًا وداعمًا بشكل كامل لوثيقة إستراتيجية توحيد الأداء (One UN) في أفغانستان في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٢، فضلًا عن تأييد تنفيذ إطار العمل الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان (في الفترة ما بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢١)، بما في ذلك دعم تنفيذ برامج الأولوية الوطنية ذات الصلة. وشرحت ممثلة الهيئة المجالات الإستراتيجية الأربعة ذات الأولوية للهيئة، من خلال الاستعانة بأمثلة ملموسة للمبادرات والأنشطة على أرض الواقع. واختتمت العرض الذي قدمته بعرض فيديو يصور الخدمات المقدمة للنساء الناجيات من العنف، وسلّطت فيه الضوء على إحدى العاملات من أحد الملاجئ التي تدعمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وكذلك إجراء مقابلة مع إحدى الناجيات من العنف التي استفادت بدورها من خدمات الملجأ؛ متحدثّة فيها عن تجاربها وآمالها في المستقبل.

٧٢. شكر نائب الممثل الدائم لحكومة أفغانستان لدى الأمم المتحدة المجلس التنفيذي على إتاحة الفرصة للرد. وأشاد بجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان وأوضح الإنجازات الرئيسية على المستوى الوطني، والتي وصفها بأنها غير مسبوق.

٧٣. وقال إنه يتطلع إلى زيادة تعزيز التعاون مع الهيئة في مقرها في نيويورك، ولهذا الغرض، اقترح عقد اجتماعات كل ستة أشهر للمشاركة في تطوير الأنشطة وتنفيذها على أرض الواقع.

٧٤. أثنت الوفود التي أخذت الكلمة على ممثلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعرضها وكذلك على الانفتاح الذي أُجريت به العملية التشاورية في إطار تطوير الإستراتيجية. وأيد أحد المتحدثين المجالات الإستراتيجية الرئيسية ووافق على صب التركيز على الدور التنظيمي والتنسيقي للهيئة، بدلاً من التركيز على وكالة منفذة. وتم الترحيب بالشراكات مع الجهات الفاعلة غير التقليدية، بما في ذلك المنظمات الدينية. وأشادت الوفود أيضاً بالتحوّل الموصى به في تركيز المكاتب الإقليمية، مشيرةً إلى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بانكوك باعتباره مثلاً ممتازاً لذلك، بعد أن لعب دوراً حاسماً في تعزيز المكتب القطري في أفغانستان. ورأوا أنه من المهم في سياق أفغانستان التأكيد على أهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدراج الرجال والفتيان في تحليل القيود والإمكانيات.

تاسعاً - اختتام الدورة

٧٥. شكرت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرئيسة على قيادتها أثناء الدورة ونواب رئيس المجلس التنفيذي والمكتب بأكمله على عملهم. وأعربت عن تقديرها للملاحظات والبيانات الثابتة للدول الأعضاء طوال فترة الدورة، والتي مكنت من إجراء حوار ثري وتبادل للآراء بشأن العديد من البنود الرئيسية في جدول الأعمال.

٧٦. أشارت رئيسة الهيئة إلى موضوعين رئيسيين ظهرا أثناء المناقشات: الأول هو أهمية تعزيز التنسيق على نطاق الأمم المتحدة، وتقديم آليات موحدة، والتنسيق بين الوكالات في جميع جوانب ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وليس فقط في البرمجة؛ والثاني هو تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، كما أعربت عن شكرها لكل من دولة اليابان، والسويد، وسويسرا، والصين على إعلان مساهماتهم.

٧٧. كما أخذ نائب المدير التنفيذي للسياسات والبرامج المنتهية ولايته الكلمة ليشكر الدول الأعضاء على تمنياتها الطيبة.

٧٨. وشكرته رئيسة المجلس على قيادته الممتازة، وشكرت كلاً من أمين المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريقه، والإدارة الكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمشاركتهم وتفانيهم الصريح مع الدول الأعضاء. وأشارت إلى الانفتاح الذي سهلت به الهيئات مناقشتها مع الدول

الأعضاء، ولا سيما الحوار المنظّم بشأن التمويل والتحليل الأولي بشأن التبعات المترتبة على قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. وذكرت سيادتها أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تتمتع بموقع إستراتيجي لضمان أن المساواة بين الجنسين عنصر رئيسي في عملية إصلاح الأمم المتحدة. كما شكرت نواب رئيس المجلس التنفيذي على عملهم ودعمهم وجميع الأعضاء والمراقبين على مشاركتهم البناءة، وأعلنت اختتام الدورة رسميًا.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة العادية الأولى، ١٣ شباط/فبراير
٢٠١٨

مذكرة من أمانة المجلس التنفيذي

جدول الأعمال المؤقت

١. مسائل تنظيمية

٢. مسائل مراجعة الحسابات

٣. مسائل أخرى

خطة العمل المؤقتة

اليوم	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء، ١٢ شباط/فبراير	١٠:٠٠ - ١٣:٠٠	افتتاح الدورة	
		١	البيانات المقدمة من رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
		١	مسائل تنظيمية
		٢	- اعتماد جدول الأعمال المؤقت المشروع وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩ - اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨ - إحاطة بشأن الاستجابة التنفيذية على المستوى القطري: العراق
		٢	مسائل مراجعة الحسابات
			- تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن البيانات المالية للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ - الاستجابة الإدارية - إحاطة بشأن إدارة المعارف لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
	١٥:٠٠ - ١٨:٠٠		

- مستجدات شفاهية حول إستراتيجية التقييم الشامل، في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١
 - ٣ • مسائل أخرى
 - ١ • مسائل تنظيمية
 - إقرار جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٩
 - اعتماد خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٩
 - اختتام الدورة
 - البيانات المقدّمة من وكالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورئيس المجلس التنفيذي
-

المرفق الثاني

القرار رقم ٢٠١٨/٥ - الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١

المجلس التنفيذي،

١. ينوه بتقرير عام ٢٠١٨ المعني بالحوار المنظم بشأن مسألة التمويل: الاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تمويل الخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، وتشجيع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة الحوار المنظم مع الدول الأعضاء طوال العام، بهدف تقييم مستوى التمويل الذي تتلقاه، والفجوات في التمويل، فضلاً عن القدرة على التنبؤ، والمرونة والمواءمة بين الموارد المالية المقدمة لتنفيذ الخطة الإستراتيجية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، دون المساس بنتائج ميثاق التمويل المقدم من الأمين العام؛

٢. يُقر بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تعبئة الموارد وأن الموارد العادية والكافية هي الأساس الذي يعتمد عليه لتنفيذ خطة الأمم المتحدة الإستراتيجية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١ بشكل كامل وفعال؛ ويشير إلى أن الموارد العادية تُمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من التخطيط مسبقاً والاستجابة ووضع الإستراتيجيات؛ وتعزيز مهامها الإشرافية (التقييم، ومراجعة الحسابات، والتحقق) والمساءلة؛ والإسهام في تعزيز اتساق وتنسيق منظومة الأمم المتحدة؛ والاستفادة من الموارد الأخرى للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣. يُطالب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة جهودها في تحسين كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها والمساءلة لديها، كما يطالبها في هذا الشأن بالاستمرار في توفير معلومات عن أنشطتها البرنامجية في إطار إجراءات المجلس التنفيذي؛

٤. يُقر بأن قيادة الدول الأعضاء داعمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومشاركتها المتعمقة وزيادة الاستثمار في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بإرشاد من المجلس التنفيذي، هو أمراً ضرورياً للتنفيذ الناجح للخطة الإستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، وفي هذا الصدد، ينوه معرباً عن تقديره لعدد المساهمين الكبير في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ ويطلع على حالة إيرادات الموارد العادية، ويحث البلدان ذات الاستطاعة على زيادة مساهماتها التطوعية المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، خاصةً مواردها الأساسية، ويُفضل سداد هذه الموارد في وقت مبكر من العام و/أو في الوقت المناسب وعبر تقديم تعهدات تغطي سنوات متعددة، إن أمكن ذلك؛

٥. يحث البلدان - ذات الاستطاعة - على توفير موارد أخرى في الوقت المناسب وبمرونة (مخصّصة) بما يتسق مع الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١؛

٦. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة تحسين شكل ومحتوى التقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن التمويل، من أجل تحسين نوعية الحوار المنظم بشأن التمويل، بما في ذلك تقديم لمحة عامة عن التمويل ذي الصلة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية في الفترة ما بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢١، مع مراعاة كل من الموارد العادية والموارد الأخرى؛

٧. يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة العمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) من أجل تحسين التعاون بشأن حوارات التمويل المنظّمة؛

٨. يرحب بالتزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك بالتعاون الوثيق مع فريق الأمين العام الانتقالي وغيره من البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ والمتعلق بتغيير وضعية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل تنمية منظومة الأمم المتحدة؛ ويرحب أيضاً بالتحديثات التي تتضمن التحليل الأولي للتبعات المالية والتبعات الأخرى المترتبة على القرار، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة العمل مع المجلس التنفيذي في هذا الصدد، مع تقديم تحديثات منتظمة اعتباراً من عام ٢٠١٩؛

٩. يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ١/٢٠١٨ بشأن التقرير السنوي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن الخطة الإستراتيجية للفترة ما بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مضاعفة مساهمتها في ترتيب تقاسم التكاليف الحالي لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG)، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، لإيداع إسهامها لعام ٢٠١٩ في أقرب وقت ممكن، مع مراعاة خطة الأمين العام التنفيذية، من أجل تفعيل منظومة المنسقين المقيمين الجديدة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في هذا الصدد إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية ٢٠١٩؛

١٠. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها جزءاً من فريق الأمم المتحدة الإنمائي، التعاون مع فريق الأمين العام الانتقالي لدعم وضع نهج على نطاق المنظومة لتنفيذ جميع طرائق التمويل المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، بما في ذلك الضريبة، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩؛

١١. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم معلومات واضحة وشفافة عن مساهمتها في طرائق تمويل المنسقين المقيمين إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام ٢٠١٩؛

١٢. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة استعراض عمليات التخطيط والتمويل وإعداد تقارير عن النتائج لضمان التعاون المشترك والفعال في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) المجدد، فضلاً عن تقديم تحديث في الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي بشأن التعديلات المطلوبة؛

١٣. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم تحديث للمجلس التنفيذي بانتظام بشأن الطرق التي تدعم بها عمل المنسقين المقيمين، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يتفق مع ولايتها، بالإضافة إلى تبعات الجيل الجديد من الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة، وذلك على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ بشأن هيكلها الإقليمي وبلد الإقامة.

القرار ٢٠١٨/٦ - تقرير مشترك عن استرداد التكاليف

المجلس التنفيذي،

١. يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٠١٣/٢، الذي أقر بالسياسة الحالية المنسقة لاسترداد التكاليف، ويُقر في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويرحب بها، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) في تنفيذ هذه السياسة، والتي يوجه فيها المجلس التنفيذي الهيئة لتنفيذ سياسة استرداد التكاليف وضمان استرداد التكاليف بالكامل على نحو متناسب من مصادر التمويل العادية ومصادر التمويل الأخرى، وتوفير حوافز لزيادة تمويل الموارد العادية؛

٢. يشير إلى قرار المجلس التنفيذي ٢٠١٧/٢؛

٣. ينوه بالتقرير المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) المتعلق باسترداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2018/1) والاقتراحين المتعلقين باسترداد التكاليف غير المباشرة المقدمتين فيهما؛

٤. يشير إلى الفقرة رقم ٢٨ (د) من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢، والتي تدعو إلى مزيد من المواءمة في استرداد التكاليف من جانب الهيئات الفردية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويُثني في هذا الصدد على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN-Women) بشأن إطار عمل استرداد التكاليف المنسق لديهم، ويشجعهم على العمل مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل اعتماد إطار عمل منسق لاسترداد التكاليف، بعد مراعاة الهيئات الإدارية المعنية التابعة لهم؛

٥. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، أن تستعرض بصورة مشتركة تعاريف التكاليف الحالية وتصنيفات الأنشطة والتكاليف المرتبطة بها، وذلك بهدف زيادة تنسيق هُججها بتحديد التعاريف المشتركة لفئات التكاليف، وما يقابلها من أنشطة ووظائف على مستوى مُفصّل، مع الأخذ في الاعتبار نماذج الأعمال المختلفة للهيئات الفردية، مما يسمح بفهم كامل لتكوين كل فئة، وخيارات للمواءمة المحتملة للوظائف المماثلة مع تصنيفات التكاليف نفسها عبر الهيئات، ويستمر في تقديم أساس للمقارنات بين الهيئات، وكذلك المواءمة مع خططها الإستراتيجية لعرضها على المجلس التنفيذي لاتخاذ قرار في دورته العادية الثانية في عام ٢٠١٩؛

٦. يؤكد، في هذا الصدد، من جديد على السياسة المنسقة الحالية لاسترداد التكاليف، ويطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، تقديم اقتراح شامل أولي بشأن سياسة استرداد التكاليف كي ينظر فيه المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى في عام ٢٠٢٠، وذلك بهدف تقديم اقتراح شامل نهائي لقرار المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في عام ٢٠٢٠؛

٧. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، الحد من منح التنازلات التي تقلل معدلات استرداد التكاليف المتفق عليها، وتقديم تحديث بشأن الخطوات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك تطبيق التنازلات في جميع منظماتها، إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في عام ٢٠١٩؛

٨. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، أن تستعرض بطريقة شاملة معدلات استرداد التكاليف كجزء من الاقتراح الشامل؛

٩. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، تقديم تقييم لأسباب عدم تحقيق استرداد كامل التكاليف في الوقت الراهن، كجزء من الاقتراح الشامل.

القرار ٢٠١٨/٧ - أساليب عمل المجالس التنفيذية

المجلس التنفيذي،

١. يؤكد من جديد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛
٢. ينوه بالاستجابة المشتركة، التي أعدتها أمانات المجالس التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، إلى الدورات العادية الثانية المعنية لعام ٢٠١٨؛
٣. يطلب من أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تعميم مشاريع القرارات قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد الدورة حتى تتوفر مشاريع القرارات في الدورة السابقة، ويشجع بقوة الرئيسة على تعيين الميسرين، في ذلك الوقت، لمشاريع القرارات المعنية، مع الاحترام الكامل للتمثيل الإقليمي العادل، ويشجع بقوة في هذا الصدد الدول الأعضاء على تقديم تعليقاتها بشأن مشاريع القرارات قبل إجراء المشاورات غير الرسمية الأولى إن أمكن ذلك، بهدف بدء مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرارات قبل يوم من الدورة؛
٤. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأعضاء مجلسها التنفيذي بذل الجهود لبدء جميع الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية في موعدها والتخطيط لهذه الاجتماعات خلال ساعات عمل الأمم المتحدة وتجنب إجراء مشاورات موازية لتسهيل المشاركة الفعالة والبناء لجميع الدول الأعضاء في أعمال المجالس التنفيذية؛
٥. يطلب أيضًا من أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تحديد مجموعة من البنود المشتركة في جدول الأعمال، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، بهدف تنسيق النظر في بنود جدول الأعمال مع هذه الوكالات، بدءًا من الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩ فصاعدًا؛
٦. يطلب كذلك من أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تُعد، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، جدولاً زمنياً مشتركاً على الإنترنت يتضمن جميع اجتماعات المجلس، على أن يتم تحديثه في الوقت الفعلي وإتاحته للمجلس التنفيذي؛
٧. يطلب من إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم ردًا مكتوبًا على الأسئلة التي أثيرت في المشاورات غير الرسمية بشأن التقارير (الإحاطات غير الرسمية)، وذلك بناءً على طلب الدول الأعضاء، قبل بدء الدورة الرسمية التالية؛
٨. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة تعزيز الوثائق بهدف جعلها أكثر إستراتيجية وتحليلًا، وتضمن أفضل الممارسات والإجراءات التي تُتخذ لمعالجة الدروس المستفادة والتحديات والمخاطر، استنادًا إلى التفاعلات مع المجلس، حسب الاقتضاء؛
٩. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة زيادة تعزيز إمكانية الوصول والتأكد من توضيح أسماء ملفات ووثائق المجلس التنفيذي بوضوح وتحديد محتوى هذه الوثائق، بحيث يمكن للوكالة تنزيل هذه الوثائق بالكامل، فضلاً عن تضمينها نصوصًا كاملة مع خاصية إمكانية البحث فيها؛

١٠. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشاركة مع المجلس التنفيذي، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، بشأن التنفيذ الكفء والفعال للمبادئ التوجيهية للزيارات الميدانية للمجلس التنفيذي ومتطلبات إعداد التقارير؛

١١. يطلب من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتبها إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن بين الجنسين في الأفرقة المخصصة لجميع الاجتماعات؛

١٢. يطلب من مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وبرنامج الأغذية العالمي (WFP)، إطلاق عملية تشاورية مشتركة مع الدول الأعضاء، تبدأ في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٩، بهدف دراسة كفاءة وجودة دوراته الحالية، وكذلك مهام الاجتماع المشترك للمجالس، وذلك بالاستناد إلى الاستجابة المشتركة التي أعدها الأمانات.